



Distr.
GENERAL

A/41/118
28 January 1986
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦
وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم
بالنيابة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن ارفق طيه نص رسالة أ. أ. شيفارد نادزي ، وزير خارجية اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية باحالة مذكرة الحكومة السوفياتية بشأن الأمن الاقتصادي الدولي لتعميمها
بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة .

(توقيع) ف. س. س. ساغرونتشوك
الممثل الدائم بالنيابة
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة موجهة الى الأمين العام من
وزير خارجية اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية

بناءً على تعليمات الحكومة السوفياتية أحيل اليكم نص المذكرة المعنونة " الأمن الاقتصادي الدولي - شرط رئيسي لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية " .
ونظراً للأهمية المتعلقة على مشاكل إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي في أنشطة الأمم المتحدة ، فأنني أرجو منكم تعميم نص المذكرة سالفة الذكر على وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت بند دول الأعمال المعنونة " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " و " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " .

ادوارد أ . شيفارد نازي
وزير خارجية
اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية

التذييل

الأمن الاقتصادي الدولي للدول - شرط رئيسي لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية

(مذكورة من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

في الحالة الدولية الحاضرة يصبح من الضروري والملح بصورة متزايدة تطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية لتشجيع التجارة المتكافئة والروابط الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بين البلدان بدون أي تمييز لكافة الأمن الاقتصادي الدولي .

ولقد ظهر ادراك المجتمع الدولي لأهمية والحاح هذه المهام وظهرت أمانية الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وازدواج الديمقراطية عليها ، في قيام الدورة الأربعين للجمعية العامة ، بمبادرة من الاتحاد السوفياتي ، باعتماد القرار المعنون " الأمن الاقتصادي الدولي " . وقد أكد هذا القرار أحد المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية وفتح المجال أمام نشاط هام جديد من أنشطة المنظمة في الميدان الاقتصادي .

وفي هذا الصدد فإن الحكومة السوفياتية ، بهدى من سياستها الثابتة الرامية الى تنفيذ أهداف ميثاق الأمم المتحدة وزيادة دور الأمم المتحدة في تعزيز السلم وحماية الأمن الدولي وتنمية التعاون الاقتصادي بين الدول ، ترى من الضروري توجيه الانتباه الى ما يلي :

١ - وفي السنوات الأخيرة أدت السياسة التي تتبعها الدول الرأسمالية الكبرى في العلاقات الاقتصادية الدولية الى تدهور عنيف في المناخ الاقتصادي الدولي وزيادة تكثيف ظواهر الأزمات في الاقتصاد العالمي ، وزعزعة العلاقات التجارية الاقتصادية والنقدية والمالية والعلمية والتكنولوجية بين الدول ، وتفاقم الحالة الاقتصادية للبلدان النامية . وتجرى حاليا عاقبة لعملية تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية واعادة بنائها على أساس عادل وديمقراطي . كما أصبح الأمن الاقتصادي للدول معرضا للخطر .

وتتمثل العقبة الرئيسية أمام النمو الطبيعي للاقتصاد العالمي وللتعاون الاقتصادي الدولي في السياسة الموجهة نحو زيادة التوتر وحل المشاكل الدولية بالقوة العسكرية . كما ان تصعيد سباق التسلح ولاسيما سباق التسلح النووي

.../...

والخطط الخطيرة لتسليح الفضاء الخارجي تحوّل موارد ضخمة بعيداً عن احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ومن شأن استخدام انجازات البشرية العلمية والتكنولوجية في الأغراض العسكرية أن يعيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية للدول ويؤدي إلى تشويهه في الاتصالات العلمية والتكنولوجية الدولية ويؤثر تأثيراً خطيراً على العلاقات الدولية في مجملتها بما في ذلك قطاعها الاقتصادي .

وتتبع حالياً سياسة لتفويض التعاون الاقتصادي المتكافؤ الذي يحقق النفع المتبادل ، ولاستخدام العلاقات الاقتصادية الدولية كوسيلة للضغط والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، ولابطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة للبلدان حديثة التحرر ولزيادة استغلالها بواسطة الاحتكارات والمصارف عبر الوطنية . وتفرض الآن بصورة علنية ومن جانب واحد في مجال العلاقات الاقتصادية بين الدول سياسة رفض تنفيذ المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية القائمة وتنظيم التجارة ، والقيام بأنواع الحصار الائتماني والتكنولوجي وبدابير تمييزية في ميدان العلاقات التجارية والعلمية والتكنولوجية إلى جانب الوسائل الأخرى المخالفة لمبادئ الأمم المتحدة .

وتخلق مثل هذه الاجراءات جواً من التوتر وعدم الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتخل بنظام الاقتصاد العالمي وتقوض أساسه الشرعي ، وتعوق اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أساس عادل وديمقراطي .

٢ - وفي السنوات الماضية اكتسبت مشكلة مديونية البلدان النامية للغرب خطورة لم يسبق لها مثيل . وتؤدي خدمة الديون إلى زيادة تدفق الموارد المالية إلى خارج البلدان النامية ، وتستنزف اقتصاداتها بالكامل . وتستخدم هذه الموارد في اشراء الاحتكارات وتمويل عجز ميزانيات البلدان الغربية وبرامجها العسكرية .

وتعد مشكلة الدين الخارجي جزءاً من العلاقات بين البلدان النامية والغرب . ومن المستحيل ايجاد حل حقيقي لها بدون إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومتكافؤ وديمقراطي . ومن أجل ضمان توفير الظروف اللازمة لحل مشكلة الدين الخارجي ، من الضروري تخفيض أسعار الفائدة على القروض والائتمانات ، وتحقيق الاستقرار بالنسبة لأسعار الصرف ، والامتناع عن ممارسة الحماية في التجارة ، وإعادة تشكيل النظام النقدي والمالي الدولي ، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمصالح

جميع الدول ، وتحقيق الديمقراطية في المؤسسات المالية العاملة في إطاره . ويتعين وضع حد لاسلوب الاستفادة من المشاكل النقدية والمالية لبعض البلدان في ممارسة ضغوط سياسية على تلك البلدان وفي التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة .

٣ - أما المتطلبات الأساسية اللازمة لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وضمان توفير الأمن الاقتصادي الدولي فتتمثل في تحقيق الاستقرار الشامل للحالة الاقتصادية والنقدية والمالية ، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرامية الى اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي ، ولا سيما تنفيذ أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وأحكام الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . الا ان تلك القرارات الأساسية لم تنفذ عمليا حتى الآن نتيجة للسياسة الهدامة التي تتبعها بعض الدول في مجال الشؤون الدولية . اذ ان المحاولات تجري لاحاطة أهمية تلك القرارات بالشكوك ولا تزال ستائر النسيان عليها .

ان ايجاد الظروف اللازمة لحماية الأمن الاقتصادي الدولي للدول هو هدف ترمي الى تحقيقه أيضا مبادرات من جانب بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، وذلك مثل الاقتراحات الداعية الى بدء " مفاوضات عالمية " في اطار الأمم المتحدة بشأن أكثر المشاكل الاقتصادية الدولية حدة ، والى عقد مؤتمر دولي معني بالشؤون النقدية والمالية . كما أن هذا الهدف ترمي الى تحقيقه المفاوضات المتعلقة بوضع مدونة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية وينقل التكنولوجيا . غير ان تلك المبادرات قد وصلت كذلك الى طريق مسدود .

ويجري اخفاء عرقلة حل مشاكل تحسين وتنمية التعاون الاقتصادي الدولي وراء نظرية مرقوته تسمى " أزمة التعددية " . والادعاء بعدم قدرة الأمم المتحدة وهيئاتها على اجراء مفاوضات فعالة متعددة الأطراف أو تحقيق نتائج ملموسة بشأن نطاق واسع من المشاكل الاقتصادية ، وكذلك الادعاء بانعدام التجانس السياسي فيما بين الدول . ولا يمكن النظر الى هذا كله الا على أنه مناورة للتهرب من حل المشاكل الملحة ولمنع الأمم المتحدة من انجاز مهام الساعة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية .

٤ - ان الحكومة السوفياتية اذ تنظر الى الأمم المتحدة على أنها أداة فعالة لحل المشاكل الملحة للبشرية ، بما في ذلك المشاكل الاقتصادية ، لتعرب عن قلقها البالغ ازاء عدم احراز تقدم حقيقي في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتحسين العلاقات

الاقتصادية الدولية وإعادة تشكيلها . ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يطلب الي جميع البلدان أن تظهر ارادتها السياسية على تهيئة الظروف اللازمة لضمان توفير الأمن الاقتصادي الدولي .

ويفترض مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي ، وهو جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي بوجه عام ، في بادئ الأمر ، عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للدول ، ووضع ضمانات فعالة بعدم انتهاكها .

ويرتبط الأمن الاقتصادي الدولي بضمان اقرار السلام ، ووقف سباق التسلح على ظهر الأرض ومنع انتقاله الى الفضاء الخارجي ، والتحسين الجذري للموضع الدولي بوجه عام ، والعودة الى سياسة الانفراج .

وفي البيان الذي ألقاه في ١٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ السيد م . س . غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، اقترح الاتحاد السوفياتي على العالم برنامجا محددا للقضاء التام الشامل على الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٠٠ ، ولتخليص البشرية من خطر التدمير الذاتي ، ولضمان توفير أمن دائم للأجيال الحاضرة والمقبلة . ان تنفيذ مجموعة المصادر الجديدة المقترحة في ذلك البيان ، والتي تشمل جميع الاتجاهات والمجالات الرئيسية للأنشطة الرامية الى تحقيق نزع السلاح و احياء الثقة وتعزيز احتمالات تحقيق مستقبل وتقدم سلميين للشعوب كافة ، لن يحقق للبشرية مزيدا من الأمن فحسب ، وانما سيسير كذلك تخصيص قدر أكبر من الموارد لتحسين ظروف معيشة الانسان . فالبدء الذي يفرضه المذهب العسكري ، وهو التسلح بدلا من التنمية ، ينبغي أن يحل محله الترتيب العكسي للأشياء ، أي نزع السلاح من أجل التنمية .

ان وقف سباق التسلح ، والقضاء على الأسلحة النووية والكيميائية ، والتخفيض الضخم للمنفقات العسكرية للدول ، انما تمثل جميعها أكثر المصادر واقعية وفعالية للحصول على الموارد اللازمة تماما لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ، ولحل المشاكل العالمية التي تواجه البشرية ، مثل ضرورة التغلب على التخلف الاقتصادي ؛ والقضاء على الجوع والفقر والأمية وفي المناطق الشاسعة التي تعاني منها ؛ وتلبية احتياجات البشرية المتزايدة من موارد الطاقة والمواد الخام والأغذية ؛ وحماية البيئة ؛ واستخدام الفضاء الخارجي والمحيطات في الأغراض السلمية .

ومن الأمور التي تنطوي على أهمية رئيسية بالنسبة لضمان توفير الأمن الاقتصادي الدولي احترام الاستقلال الوطني والسيادة ، والمساواة وعدم التمييز ، والمراعاة التامة للحقوق السيادية غير القابلة للتصرف للدول في اختيار نظمها الاقتصادية . وينبغي للعلاقات الدولية أن تكون خالية من الأحكام التعسفية ، وأعمال الحظر والمقاطعة غير المشروعة ، وأشكال الحصار التجاري والائتماني والتكنولوجي ، واستغلال الروابط الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي .

وفي برنامج العمل المعني بتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية ، الذي طرح في مؤتمر القمة الاقتصادي للدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي (موسكو ، حزيران /يونيه ١٩٨٤) ، تم التأكيد على ضرورة ضمان توفير الأمن الاقتصادي الدولي . ومن شأن تنفيذ برنامج العمل هذا أن يعمل ، بصورة موضوعية ، على تحقيق تطلعات ومصالح جميع البلدان ، وعلى مساعدة الدول النامية على نيل الاستقلال الاقتصادي الحق .

ويرى الاتحاد السوفياتي ضرورة الشروع في اتخاذ خطوات عملية نحو تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية من جميع أشكال القيود التمييزية ، وجميع العراقيل المصطنعة الأخرى التي تهدد الأمن الاقتصادي الدولي للدول . وينبغي تيسير تحقيق ذلك بالتنفيذ العملي لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بشأن ادانة القهر الاقتصادي كوسيلة للضغط السياسي على البلدان النامية ، وبشأن تدابير بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ودور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني على الصعيد الدولي . ان تحقيق مصالح الأمن الاقتصادي الدولي يقتضي فرض رقابة فعالة على أنشطة الشركات عبر الوطنية التي مازالت تواصل استغلال الدول المستقلة حديثا بأسلوب الاستعمار الجديد ، والتي تعمل على اشاعة الاضطراب في التبادل التجاري العالمي وفي التعاون العلمي والتكنولوجي فيما بين الدول . ومن أكثر الأمور أهمية في هذا الصدد أن تلتزم جميع الدول ، التزاما تاما ، بمبادئ التعاون التي أقرتها أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ان الحكومة السوفياتية تدّين بشدة جميع أشكال التمييز واملاء الارادة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتي تعمل على تقويض الأمن الاقتصادي للدول . ولقد آن الأوان لكي ترفع الأمم المتحدة صوتها ضد هذه الظواهر السلبية ولكي تضع تدابير ملموسة للقضاء عليها .

ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يطلب الى جميع البلدان أن تتخذ خطوات نحو ضمان توفير الأمن الاقتصادي الدولي الذي يمثل شرطا أساسيا لتحسين وتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية حتى تتمكن جميع البلدان والشعوب من احراز تقدم اجتماعي واقتصادي . والاتحاد السوفياتي على استعداد لاقامة تعاون بنّاء ، سواء داخل اطار الأمم المتحدة أو خارجه ، مع جميع الدول المهتمة بالأمر من أجل تنفيذ هذه المهمة العاجلة .
